

الفساد الإداري في المؤسسة الخدمائية.

Administrative corruption in the service establishment.

مارية صالح

حنان بن ضياف *

جامعة الأغواط

جامعة محمد البشير الإبراهيمي

Mariasalah2021@gmail.com

bendiafhanane@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2022/07/31 تاريخ قبول المقال: 2022/08/15 تاريخ نشر المقال: 2022/09/15

الملخص:

إن الفساد يرتبط بسلوك ينحرف عن الممارسات المشروعة وإساءة للثقة العامة، اعتداء على القوانين التي تمس نظام المجتمع، والذي سيؤدي وبكل تأكيد على انهيار المبادئ والمعايير الأخلاقية فيه الناجمة عن تفكك وسائل السيطرة للنظم السياسية الفاقدة للمصداقية في ممارستها والتي ستؤدي حتما إلى انحطاط المجتمع ومؤسساته. حيث يؤكد " ابن خلدون" فيما يخص انحطاط الدولة وانهيارها ونشوء العمران أن التحول من مرحلة البداوة إلى الحضارية يصحبه الكثير من الانحلال في منظومة الأخلاق وتحرر الأفراد من الضوابط الاجتماعية بغية تحقيق غاياتهم وأهدافهم التي تحمل في ثناياها السعي نحو تحقيق أعلى مستوى من الترف والبخ، فيقول في ذلك: " فطرة الدولة من أولها بداوة ثم إذا حصل الملك تبعه الرفاهية واتساع الأحوال والحضارة، وإنما هي تفنن في الترف والفرش والأبنية وسائر عوائد المنزل وأحواله، والتأنق فيه وبتلو بعضها بعضا، وتكثر باختلاف ما تنزع إليه النفوس من الشهوات واللذات والتعم بأحوال الترف".

الكلمات المفتاحية: الفساد؛ الفساد الإداري؛ الخدمة العمومية.

Abstract: Corruption is associated with behavior that deviates from legitimate practices and an abuse of public trust, an assault on laws that affect the system of society, which will certainly lead to the collapse of ethical principles and standards resulting from the disintegration of the means of control of the political systems lacking credibility in their exercise and which will inevitably lead to the degeneration of society and its institutions. With regard to the decline of the state, its collapse and the emergence of urbanization, Ibn Khaldun affirms that the shift from the nomadic stage to urbanization is accompanied by a lot of decay in the system of morals and the liberation of individuals from social controls in order to achieve their goals and objectives that carry within them the pursuit of the highest level of luxury and extravagance, he says In that: "The instinct of the state from the beginning of it is Dawa, then if the king takes place, prosperity and the expansion of conditions and civilization will follow him .

Keywords: Corruption ; Administrative Corruption; Public Service.

المقدمة:

يعد الفساد الإداري ظاهرة اقتصادية، سياسية، أخلاقية واجتماعية وقانونية قديمة وهي وليدة تراكمات تاريخية عانت منها البشرية عبر العصور نتيجة الطمع والجشع وروح الإنسانية، وقد انتشرت مع ظهور الوظيفة العامة ونشأت الحكومات التي تختص بتقديم الخدمات للمواطنين، كما أنها انتشرت في مختلف أنحاء العالم بغض النظر عن الأنظمة السياسية أو الاقتصادية. ولا تكمن خطورة الفساد الإداري في كونه نشاطا يسبب كسبا غير مشروع بل تكمن خطورته في كونه صورة من صور الجريمة المنظمة فهو مرتبط بسائر أنواع الجرائم المنظمة.

ويتعلق الفساد الإداري بالانحرافات الوظيفية أو التنظيمية، وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين التي تغتتم الفرصة للاستفادة من الثغرات بدل الضغط على صناع القرار والمشرعين لمراجعتها وتحديثها، وهنا تتمثل مظاهر الفساد الإداري فيضف الرقابة الإدارية والإطار التشريعي وغيره. وهي تشكل دافعا باتجاه ارتكاب بعض أشكال الفساد الإداري أو ما يسمى "الدافعية نحو السلوكيات اللاأخلاقية" وهذا ما يفسر وبشكل مباشر أو غير مباشر في غياب جودة الخدمة العمومية.

والمؤسسات الخدمائية الجزائرية عانت ولا تزال تعاني من هذا النوع من الفساد فكما هو معروف اتسمت محاولات الإصلاح ومكافحة الفساد في المؤسسة الجزائرية بعدم الشمولية والعشوائية، لذلك بقيت هذه المؤسسات رهينة هذه الظاهرة بالرغم من تبني السلطات الجزائرية في كل مرة إصلاحات جديدة تهدف إلى القضاء على هذه الظاهرة ومحاولة تحسين الخدمة العمومية.

إن الهدف من ورقتنا البحثية هذه الكشف عن العلاقة بين الفساد الإداري وتردي الخدمة العمومية بالمؤسسات الخدمائية.

انطلاقا من الطرح السابق يمكن بلورة سؤال الإشكالية لورقتنا البحثية: ما علاقة الفساد الإداري

بتردي الخدمة العمومية؟

وللإجابة على سؤال الإشكالية أعلاه، وللكشف عن هذه العلاقة بين الفساد الإداري وتردي الخدمة العمومية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، إذ أنه تم رصد الظاهرة من خلال جمع معلومات وبيانات حول الموضوع محل الدراسة لتوضيح معالمها وحيثياتها ومن ثم القيام بعملية تحليلها ومن ثم الوصول لنتيجة عامة وعرض جملة من التوصيات التي تعتبر كأفاق لبحوث علمية جديدة تخدم البحث العلمي من جهة ومن جهة أخرى تعتبر آليات يمكن من خلالها تحسين الخدمة العمومية بمكافحة الفساد داخل المؤسسات الخدمائية.

المبحث الأول: الإسهاب المفاهيمي لمتغيرات الدراسة.

بغية تناول دور الفساد الإداري في تردي الخدمة العمومية كان لا بد من عرض أهم المفاهيم الخاصة بموضوع الدراسة حيث تناولنا في المبحث مطلبين، حيث تطرقنا في المطلب الأول إلى مفهوم الفساد الإداري. أما المطلب الثاني تم عرض مفهوم الخدمة العمومية وهذا ما يوضحه ما يلي:

المطلب الأول: الفساد الإداري.

تطرقنا في المطلب الأول إلى مفهوم الفساد بصفة عامة ثم الفساد الإداري بصفة خاصة. وذلك وفقا لمنظمة الشافية الدولية، ومن وجهة نظر كل من القانون وموقف المشرع الجزائري من الفساد، بالإضافة إلى عرض جملة من آراء الفقهاء حول الفساد والفساد الإداري.

أولا: الفساد.

عرفته منظمة الشافية الدولية بأنه: سوء استغلال السلطة من أجل تحقيق مكاسب شخصية.¹

يعرف على أنه إتيان أفعال تمثل أداء غير سليم أو إساءة استغلال لوظيفة تنطوي على سلطة بما في ذلك أفعال الامتناع توقعاً لميزة أو للحصول على ميزة يوعد بها أو تعرض أو تطلب بشكل مباشر أو غير مباشر، أو إثر قبول مزية ممنوحة بشكل مباشر أو غير مباشر سواء للشخص ذاته أو لصالح شخص آخر.²

تعريف الفساد من زاوية قانونية: تصرف وسلوك وظيفي سيء، فاسد خلاف الإصلاح، هدفه الانحراف والكسب الحرام، والخروج على النظام لمصلحة شخصية.³

تعريف الفساد من زاوية إدارية: النشاطات التي تتم داخل الجهاز الحكومي، والتي تؤدي إلى انحراف ذلك الجهاز عن هدفه الرسمي لصالح أهداف خاصة، سواء كان ذلك بصفة متجددة أم مستمرة، وسواء كان بأسلوب فردي أو جماعي منتظم.⁴

موقف المشرع الجزائري من تعريف الفساد:

بالرجوع إلى قانون الوقاية من الفساد ومكافحته رقم 01/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم والذي جرم الفساد بمختلف مظاهره. وبالرجوع إلى القانون المذكور نجد أن المشرع الجزائري عدم تعريف الفساد تعريفاً فلسفياً أو وصفياً. فانصرف إلى تعريفه من خلال الإشارة إلى صورته ومظاهره، وهذا ما تؤكدته الفقرة "أ" من المادة 02 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته.⁵

ثانياً: الفساد الإداري.

يعرف بأنه: عدم القدرة على التحكم في ضوابط العمل، وفي تحقيق أهداف المنظمة، وتغليب المصالح الشخصية على مصالح العمل، بصورة مباشرة من خلال المحسوبية، الرشاوى، والعمولات.

ويساعد على ذلك وجود آليات نشطة للاتصال المتبادل الرأسي والأفقي والاهتمام بالتغذية العكسية من الفرد وبيئة العمل، وعدم الكفاءة في اتخاذ القرار والتعامل مع المشكلات والأزمات.⁶ وعرف على أنه: " الممارسة السلوكية التي لا تخضع إلى ضابط أو معيار معين وخاصة المعايير البيروقراطية، أو كل انحراف بالسلطة العامة الممنوحة للموظفين عن الأهداف المقررة لها قانوناً.⁷

وتم تعريفه من قبل " عبد الباسط عبد المعطي" بأنه: أسلوب من أساليب الاستغلال الاجتماعي لحيازة القوة الرسمية داخل التنظيمات الإدارية، وهو نتاج سياق بنائي قائم على العلاقات الاستغلالية التي تؤثر في صور هذا الفساد ومضموناته، موضوعاته وأطرافه التي يستغل فيها دوماً من لا يحوزون القوة والسلطة بجوانبها المختلفة.⁸

في ثنايا طرح تعريفات أكاديمية للفساد الإداري يمكن بلورة تعريف إجرائي للفساد الإداري على: أنه سلوك انحرافي يرتكبه الموظف أثناء تأديته لمهامه الوظيفية نتيجة الانحرافات التنظيمية والسلوكية نتيجة الثقافة المؤسسية والمجتمعية السلبية، بحيث يؤثر ذلك وبشكل مباشر على جودة الخدمة العمومية المقدمة.

المطلب الثاني: الخدمة العمومية

بالنسبة للمطلب الثاني تم فيه عرض جملة من المفاهيم المتعلقة بالخدمة العمومية وبقال

أولاً: تعريف الخدمة العمومية:

يقصد بالخدمة العمومية مجموعة من الأنشطة التي تقدمها الدول أو الجهة الرسمية في بلد ما لصالح العامة من الناس والمواطنين دون تمييز. حيث تقوم هذه الخدمة على أساس تحقيق المنفعة العامة لجميع المواطنين، كما أنها عمل رسمي صادر عن المؤسسات والدولة ومختلف الوزارات والهيئات، ومجالس البلدية، ومراكز الشرطة والمحاكم وغيرها.⁹

وعرفها "برنارد دي مارييس" على أنها: نشاط يتعلق بالمصلحة العامة يخضع لنظام قانوني خاص، وممارس تحت مراقبة السلطة العامة.¹⁰

وتم تعريفها على أنها: الخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطنين ضمن نطاق سلطتها، إما بشكل مباشر من خلال القطاع العام أو عن طريق تنظيم الخدمات. وقد ارتبط مفهوم الخدمة العمومية بنشأة الدولة كسلطة ذات سيادة، وزيادة تدخلها في إشباع الحاجات العامة للجمهور بغرض زيادة رفاهية المجتمع وتحقيق التنمية الشاملة.¹¹

المبحث الثاني: الانحرافات ومدى مساهمتها في تردي الخدمة العمومية.

إن وجود انحرافات على مستوى اللوائح التنظيمية - الإدارية- والممارسات السلوكية على حد سواء يساهم في تردي الخدمة العمومية، وهذا ما يؤثر على طبيعة النظم الإدارية وعلاقتها بالمواطن وهذا ما سيتم مناقشته في كل من المطلب الأول الذي تطرقنا فيه إلى أثر الانحرافات التنظيمية على الخدمة العمومية. في حين تناولنا في المطلب الثاني دور الانحرافات السلوكية على مستوى المؤسسات العمومية على تردي الخدمة المقدمة.

المطلب الأول: الانحرافات التنظيمية ومساهمتها في تردي الخدمة العمومية.

تعتبر البيئة الاجتماعية - المنظومة القيمة-، من أهم العوامل التي تفسر ظاهرة الفساد الإداري ذلك أن الفساد الإداري يتأثر كثيرا بالمواقف السائدة في المجتمع فثقافة المجتمع تنتج بعض أشكال الفساد الإداري كاعتقاد أن هذه الظاهرة هي قدر محتوم لا يمكن فعل أي شيء تجاهه فيما يرى بعض الممارسات هي تعبير عن التكافل الاجتماعي، وينشأ الفساد الإداري من الممارسات الفردية التي تتعمق لتصل إلى ممارسات جماعية يصل تأثيرها إلى أفراد المجتمع ككل، وهذا ما يخلق " ضعف الشعور بالمسؤولية".¹²

وفي ضوء النظرية السوسولوجية لنظرية الصراع تكون نقطة البداية في فهم السلوك الإجرامي وخاصة الفساد الإداري الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية أو النظام الاجتماعي العام، فقد اعتبر الصراع الاجتماعي مصدرا مهما في توليد السلوك الانحرافي والفساد في المجتمع.¹³ وتؤدي طبيعة البناء الإداري تأثيرات متباينة على سلوك الأفراد العاملين واتجاهاتهم نحو التنظيم، إذ أن سلوك أعضاء التنظيم رد مباشر لدى إدراكهم لنظم التنظيم وتفاعلهم معا. فالطريقة التي يتم بها تعيين العاملين الجدد وترقيتهم، نظام الرقابة، تسلسل السلطة والحوافز، كل هذه الجوانب لها تأثيراتها المباشرة على ظهور ممارسات الفساد الإداري الذي يؤثر بدوره على نوعية الخدمة المقدمة من طرف الموظفين خاصة إذا كان هناك تلاعب في الأسس الموضوعية لتقييم الأداء وتقديم الحوافز، وهي بذلك تؤثر في السلوك الإداري للموظفين، إضافة إلى ذلك نجد أن غياب الثقافة التنظيمية غالبا ما يرافقه شيوع ثقافة الفساد، فافتقار المؤسسة إلى معيار أداء محدد وواضح يجعل من المؤسسة عرضة لممارسات غير نزيهة وهذا الأمر يترك حرية للموظفين القيام بمختلف أنواع الفساد الإداري من أجل تحقيق أهداف شخصية في إطار عمل المؤسسة.¹⁴

وتعتبر الانحرافات التنظيمية من أهم مظاهر التي تؤدي إلى غياب جودة الخدمة من طرف المؤسسات الخدمائية، وهي تعنى بالمخالفات التي تصدر عن الموظف أثناء تأديته لمهام وظيفية والتي تتعلق بصفة أساسية بالعمل فنجد عدم احترام العمل كالتأخر في الحضور والخروج في وقت

الفساد الإدارى فى المؤسسة الخدمائىة.

مبكر عن وقت الدوام الرسمى، النظر إلى الزمن المتبقى من العمل بدون النظر إلى مقدار إنتاجيته، قراءة الصحف واستقبال الزوار، التنقل من مكتب إلى آخر... كما ونجد امتناع الموظف عن أداء العمل المطلوب منه ومن صور رفض الموظف أداء العمل المكلف به، وعدم القيام بالعمل على الوجه الصحيح، ومن صور الانحرافات نجد أيضا التراخي أو التكاثر مع الرغبة فى الحصول على أكبر أجر، عدم الالتزام بأوامر وتعليمات الرؤساء مع محاولة البحث عن أعذار لعم تنفيذ الأوامر. إضافة إلى اللامبالاة وعدم الميل إلى التجديد والتطوير والانعزالىة بمعنى تجنب التعاون والاتصال بالأفراد وأخيرا نجد عدم تحمل المسؤولىة ومن صورها تحويل الأوراق من مستوى إدارى إلى آخر، والتهرب من الإمضاءات.¹⁵

وفى هذا السىاق يرى " روبرت ميرتون " أن السلوك الفاسد فى غالبىة لا ينشأ نئىجة دوافع وبواعث فردىة للخروج عن قواعد الضبط الاجتماعى. ولكنها على العكس تشكل فسادا اجتماعىا وهو حصىلة تعاون كل من البناء الاجتماعى وثقافة المجتمع وذلك كم خلال تصوره للأمعيارىة على أنها تعبر على انهيار البناء الثقافى بين أفراد جماعة المؤسسة وعدم قدرتها على الانسجام وتقبل المعايير الثقافىة.¹⁶

كما وتعد الانحرافات الإدارىة من بين الأسباب الداخلىة التى تساهم فى انتشار الفساد فهى تنشأ من قلب النظام نفسه، فنجد جزءا كبرىا من أشكال الفساد تتبع آلىات ممارسته من التفاعل الیومى لموظفى الجهاز الإدارى مع المواطنىن. فقصور أداء الإدارة العمومىة وضعف كفاءتها فى تلبىة الحاجات ینجم عن خرق للقواعد اللاأخلاقىة فى ممارسة العمل نئىجة:

- كثرة القيود والإجراءات الإدارىة الرسمىة، وطول الفترة الزمنىة التى تستغرقها المعاملات والخدمات المطلوبة من الجهاز الإدارى.
- الحصانة النسبىة للمسؤولىن من المساءلة والمحاسبة نئىجة غىاب الشفافىة فى تطبيق القوانىن.
- غموض السىاسات والإجراءات الإدارىة، وتعرضها لتغىیرات متعددة.
- شغل المناصب الوظىفىة والمواقع القىادىة وفق معايير فردىة وعلاقات شخصىة.
- تمركز السلطات والصلاحيات فى قمة الهرم الإدارى وقصور التفویض للمستوىات الدنىا.
- عدم مواكبة الأجور للظروف الاقئصادىة مما يجعلها غیر قادرة على توفير الحد الأدنى من احتىاجات المعىشة، الأمر الذى یدفع البعض إلى سد الاحتىاجات بطرق غیر مشروعة.

في سياق الطرح السابق يمكن إعطاء مثال من الأنظمة الداخلية للمؤسسات للفساد فنجد النظام الوظيفي القائم على المحسوبية والولاءات في تفويض أسس التوزيع الكفو للخدمات ويؤدي إلى وجود إدارة غير عادلة لقوانين الضريبة والتنظيم.¹⁷

كل هذه العوامل من شأنها أن تساهم في ضعف العلاقة أو اختلال العلاقة بين الموظف والمواطن، فقد أصبح الموظف غير عادل في علاقاته مع المواطنين وبذلك وجد المواطن نفسه يتعامل مع إدارة تنقصها المرونة وتجبر المستفيدين من خدماتها على الخضوع إلى قواعدها ونظمها التي تعرقل مصالحهم، وبذلك بدأت ملامح الممارسات التي تتعارض مع أخلاقيات الوظيفة العامة وهذا ما يعرف بالفساد الإداري.

المطلب الثاني: الانحرافات السلوكية وتأثيرها على الخدمة العمومية.

تختلف الإدارة العامة عن إدارة الأعمال بأنها معنية أكثر برضا المواطنين فهي لا تسعى للربح بل لتقديم الخدمات العامة بجودة عالية، وبطريقة مرضية للمواطنين. وهناك بعض المؤشرات التي تدل على نوع من الخلل في العلاقة بين الإدارة والمواطن كالبطء في تقديم الخدمات وعدم تحديد مدة زمنية لإنجاز المعاملات فالكثير من المواطنين يشكوا من الخدمات المقدمة من طرف الإدارة العمومية فلإنجاز معاملة يتم أخذ وقت طويل، لذلك أصبح للمفهوم العلمي للبيروقراطية بمعنى سلبى ينصرف إلى التعقيد والروتين المعقد الذي لا مبرر له، وهو معنى دخيل على المعنى العلمي وغير دقيق لأن البيروقراطية تعنى بالجهاز الإداري الأمثل.

وتتعلق الانحرافات السلوكية بتلك العوامل الدينية في الفرد بحيث أنها تتبع من ذاته تتحرك وفق معايير ومعتقدات يعتنقها الفرد وتصبح منهج حياته، فعدم الالتزام بثوابت العقيدة الدينية عند الشخص تعد من أهم العوامل التي تجعل الفرد فريسة سهلة للسلوك المنحرف. كما وترجع بعض مظاهر الانحراف الإداري إلى تدني مستوى الولاء للوطن وضعف صفات المواطنة عند الشخص، وعدم إدراك الفرد لأثر سلوكه المنحرف على المجتمع. ومن صور انعدام الولاء نجد مقولة الشعب الروسي "لا يهم كم تسرق من الدولة فلن تسترد أبدا ما سرقته هي منك".¹⁸

وتتعلق الانحرافات السلوكية بالظروف والعوامل التي تؤثر في شخصية الإنسان وسلوكه الاجتماعي كما وتؤثر في العمل الإداري وأساليب سير العمل سواء كانوا مديرين أو منفذين فهم يتأثرون عند اتخاذ قراراتهم بتلك الظروف المحيطة بهم، وبهذا فإن الأفعال والوسائل في السلوك هي وليدة التنشئة المستمدة من الهيكل الاجتماعي.¹⁹

وتتمحور الانحرافات السلوكية التي تحدث بالجهاز الإدارى فى المخالفات التي يرتكبها الموظف وتتلحق بمسلكه الشخصى وتصرفه، فنجد عدم المحافظة على كرامة الوظيفة ومن صور ذلك ارتكاب الموظف لفعل مخل بالحياء فى العمل كالتورط فى جرائم أخلاقية، سوء استعمال السلطة كتقديم الخدمات الشخصية وتسهيل الأمور وتجاوز اعتبارات العدالة الموضوعية فى منح أقارب أو معارف المسؤولين ما يطلب منهم. إضافة إلى ذلك المحسوبية والمحاباة والوساطة كقيام بعض المسؤولين بتعيين أشخاص فى الوظائف العامة على أساس القرابة بهدف تعزيز نفوذهم الشخصى وذلك على حساب الكفاءة والمساواة فى الفرص أو قيام بعض المسؤولين بتوزيع الحوافز العينية على فئات معينة وهذا كله نتيجة غياب النزاهة. ويعود تشكل هذا المظهر الانحرافى إلى قصور الثقافة الفكرية للمواطنين والأفق الضيق فى تعامل الموظفين مع المواطنين فيما يتعلق بأداء أعمالهم يلجأ الكثير من المواطنين إلى اعتماد أشخاص وسطاء داخل العمل الإدارى يتمتعون بنفوذ واسع لفرض تسريع إنجاز المعاملات الشخصية ويترتب على انتشار ظاهرة المحسوبية شغل الوظائف العامة بأشخاص غير مؤهلين مما يؤثر على انخفاض كفاءة الإدارة فى تقديم الخدمات.²⁰

ويلجأ الموظف الإدارى للوساطة فى حالة النقل أو الترقية، أو إرضاء رئيسه فى العمل. أما المواطن يستخدم الوساطة لأسباب كثيرة أهمها: تعقيد الإجراءات وعدم قدرة المواطن العادى على فهمها ومن ثم حاجته إلى من يعاونه، كما قد تكون الإجراءات شكلية وليست موضوعية وبالتالي يمكن اختراقها وتجاوزها بسهولة.²¹

فمن محددات جودة الخدمة العمومية لابد من قدرة المؤسسة على الوفاء بوعودها للمستفيدين وخلق الثقة بين المواطن والمؤسسة، سرعة الاستجابة من طرف الموظفين لخدمة المواطن وتلبية احتياجاته، توفر القدر الكاف من المعرفة والوعى لدى موظفى الجهاز الإدارى ووضوح الرغبة والقدرة على الالتزام بأداب التعامل مع العمل على توفر الإرادة لدى أعضاء المؤسسة للإحساس بمشاعر واحتياجات المواطنين.²²

المبحث الثالث: الفساد الإدارى ومكانيزمات مكافحته فى المؤسسات الخدمائىة

الجزائرىة.

فى هذا المبحث سنحاول أن نناقش نقطتين، حيث سيتم فى البداية تقديم لمحة على الفساد الإدارى بالمؤسسة الخدمائىة الجزائرىة عبر مختلف المراحل التسيرىة التي مرت بها، أما المطلب الثانى فقد خصص لعرض مختلف الآليات والمكانيزمات لتقليص ظاهرة الفساد بالمؤسسة الجزائرىة.

المطلب الأول: الفساد الإدارى بالمؤسسة الخدمائىة الجزائرىة.

الفساد الإداري في المؤسسة الخدمائية.

تعد جودة الخدمة المحور الأساسي والرئيسي من أجل التميز، ولكن تواجه المؤسسات الخدمائية مجموعة من التحديات الحرجة المؤثرة على فعالية خدماتها، ويقع على قمة هذه التحديات الصورة الذهنية السلبية لدى المواطن بشأن مستوى جودة الخدمات التي تقدمها المؤسسات نتيجة تراكمات تاريخية مستمرة ومتصلة لأداء هذه المؤسسات وسلوكيات موظفيها.²³

ونجد في الدول النامية وعلى رأسها مؤسسات الدولة الجزائرية يشترك موظفيها في سمة الاهتمام بالمظاهر أكثر من اهتمامهم بالمضامين، مما ينعكس ذلك على الموظفين والقادة المسيرين في مؤسسات الإدارة العامة، فنجد أهم ما يميز تلك المؤسسات والقائمين على أمورها هو ربط الأداء بالعلاقات الشخصية وتنتشر فيها المحسوبية. كما أن النمط الفكري للموظفين يتميز بمقاومة التغيير والجزئية في إدراك الواقع وعدم القدرة على معايشة الغموض ومواجهته، وهذا ما يؤثر على سلوك العاملين ويولد أنماطا سلوكية منحرفة.²⁴

ونتيجة لذلك أثار الفساد الإداري ضغطا اجتماعيا لدى المواطنين أدى إلى عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات التي عرفت الجزائر، وهذا ما دعى إعادة المصالحة الغائبة بين الإدارة والمواطن من خلال ضبط استراتيجية فعالة للحوار تقوما أساسا على مد قنوات الحوار الإيجابي وإعلام المواطنين بمختلف التدابير التي تسطرها الإدارة، واستقبال المواطن استقبالا لائقا وغيرها.

وخلال بداية 2016 أعلن الوزير "محمد الغازي" أن الخدمة العمومية في الجزائر مريضة وتحتاج إلى علاج عاجل وقد استدلت ببعض الممارسات المشينة داخل هذه المؤسسات كالمحسوبية وعدم احترام حق المواطن في الحصول على الخدمة العمومية، واتخذت الوزارة جملة من الإجراءات لتحسين أداء الخدمة العمومية التي من شأنها تعزيز الثقة بين الإدارة والمواطن، ومن هذه الإصلاحات تقريب الإدارة من المواطن، وتقليص الإجراءات البيروقراطية.²⁵

لكن وعلى الرغم من ذلك فإن هذه العلاقة بقيت إشكالية قائمة تتمثل في نقد المواطن لكيفية سير الإدارة بعدم رضاه بالخدمات العمومية. لذا السؤال المطروح هنا: هل الإدارة البيروقراطية مؤهلة فعلا لإصلاح ومعالجة نفسها في ظل النظام البيروقراطي؟.

وفي الأخير يمكن القول أن محاولات الإصلاح التي بادرت بها مؤسسات الدولة الجزائرية قد فشلت في احتواء أزمة علاقة الإدارة مع المواطن، مادامت أنها لم تبادر في تغيير الذهنيات والسلوكيات سواء المتعلقة بالمسؤولين، والموظفين، وكذا أهم عنصر ألا وهو المواطن الذي هو محور وأساس هذه المؤسسات التي وجدت من أجل خدمته.

المطلب الثاني: ميكانيزمات مكافحة الفساد الإداري داخل المؤسسة الخدمائية.

تعتبر المساءلة الحكومية ضرورية للسيطرة على الفساد، فكل من الديمقراطية والأوتوقراطية يمكن أن تكون فاسدة للنخاع. وكل منهما يمكن مسائلته بطريقة مختلفة، فوضع القيود على الأشخاص والمؤسسات يمكن أن يشكل استراتيجية فعالة لمكافحة الفساد. فردع التصرفات الاجرامية يعتمد على مدة لكشف الجريمة وعقابها، وعلى العقوبات المفروضة من طرف النظام القانوني، إضافة إلى العقوبات الجانبية الأخرى والمتمثلة في تشويه السمعة والعار. فللكشف عن الفساد يلجأ إلى مخبرين يقدمون التقارير من الداخل حول أعمال الفساد وغالبا ما يتطلب هذا من المسؤولين أن يقدموا الوعود بالتساهل مع أحد المشاركين وهذا الأمر يشكل تناقضا هاما للجهود الساعية لتنفيذ القانون، فتوقع العقوبات القاسية غالبا ما يردع الفساد، ولعل أكثر روادع الفساد وضوحا وجود نظام مراقبة موثوق غير ميسس.²⁶

ومن أكثر الآليات فعالية في مكافحة الفساد:

❖ **إنشاء هيئة خاصة لمكافحة الفساد:** وهذا ما أكدته اتفاقية الأمم المتحدة في المادة 06 فقرة 01 بعنوان "هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية"... وبتنفي الفساد لم يعد مفاجئا تدخل المشرع الجزائري بنصوص قانونية وقائية من أجل ضمان الشفافية في تسير الأموال العمومية وكذا في إدارة الشؤون العامة. لذا نص قانون رقم 06-01 على مجموعة من التدابير الوقائية التي ترمي إلى الوقاية من جرائم الفساد.

❖ **انشاء سلطة إدارية تدعى ب " الهيئة الوطنية من الفساد ومكافحته":** فالهيئة مكلفة بالوقاية من الفساد فئة قانونية جديدة في المنظومة القانونية أنشأها المشرع ونظمها بترسانة من النصوص القانونية تشريعية كانت أو تنظيمية. وقد جاءت المادة 17 من قانون رقم 06-01 لتتص " تنشأ هيئة وطنية مكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته قصد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد"، لتضيف المادة 18 من القانون ذاته أن " الهيئة سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي توضع لدى رئيس الجمهورية.²⁷

❖ **تعزيز الشفافية وتشجيع مشاركة المجتمع المدني:**

تعزيز الشفافية: بمعنى يكون الشعب على دراية بما جرى وما يجري، وما سيجري. وقد نادى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى تعزيز الشفافية في إدارتها العمومية بموجب الفقرة الأولى من المادة 10 منها بعنوان " إبلاغ الناس " كما يلي: " تتخذ كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي مع مراعاة ضرورة مكافحة الفساد، ما قد يلزم من تدابير لتعزيز الشفافية في إدارتها العمومية.

الفساد الإداري في المؤسسة الخدمائية.

بما في ذلك ما يتعلق بكيفية تنظيمها واشتغالها، وعمليات اتخاذ القرارات فيها عند الاقتضاء". وفي سبيل جعل الإدارة أكثر شفافية وفاعلية، وقربا من المواطنين يمكن اتخاذ عدة تدابير نذكر منها:²⁸

- إعلام الناس بانشغالات الإدارة وتنظيمها.
- تبسيط الإجراءات الإدارية وتوضيحها.
- نشر معلومات تحسيسية عن مخاطر الفساد والرشوة في الإدارات العمومية.
- فتح باب الشكاوى أمام المواطنين والرد عليها.
- تسبب القرارات الإدارية وتبيان طرق الطعن فيها.
- القضاء على التسويف والمماطلة في الدواوين الحكومية.
- تشجيع مشاركة المجتمع المدني: ويظهر دور المجتمع المدني في مكافحة الرشوة والفساد من خلال تحسيس الناس بمخاطر هذا الوباء على المجتمع، وذلك من خلال:²⁹
- تمكين وسائل الاعلام والجمهور من الحصول على المعلومات المتعلقة بالرشوة والفساد.
- منح الصحافة قدرا من الحرية.

الخاتمة:

تبرز ظاهرة الفساد الإداري في أجهزة القطاع العام بصورة دائمة كمشكلة لا تقتصر على مجتمع دون آخر، لكن هذه الظاهرة في حقيقة الأمر تتفاوت من مجتمع لآخر تبعا للعديد من العوامل المؤثرة وعلى رأسها ثقافة المجتمع التي تنشأ في طبيعتها ثقافة المؤسسة أي أن ثقافة المؤسسة ما هي إلا امتداد لثقافة المجتمع. فسوء تقديم الخدمة يكون نتيجة لانتشار الفساد الإداري الذي يساهم في تشكله كل من الأطراف من قيادين ومسؤولين، موظفين داخل المؤسسة والمواطن الذي يدعم هذا الفساد من خلال الخضوع له أو المساهمة في انتشاره من خلال تقديم الرشوة.

لذلك فإن القصور في القيم الأخلاقية واختلال بعض جوانبها لا يؤثر على الموظف العام فقط وإنما يمتد أثره على المجتمع بأسره، فجميع أفراد المجتمع شركاء في الإدارة فهم كلهم مسؤولين عن مدى جودة الخدمة العمومية المقدمة، لذا لا بد من محاربة ظاهرة الفساد بكل الآليات التي يمكن من خلالها النهوض بالقطاع العام والسعي نحو التميز.

من خلال ما سبق عرضه في الورقة البحثية يمكن صياغة مجموعة من التوصيات:

- تحسين أداء الخدمة العمومية في ظل وجود رقابة ذاتية للموظف ورقابة إدارية من طرف الجهات المعنية.

- الاعتماد على الإدارة الإلكترونية للقضاء على البيروقراطية وتكريس الشفافية وبالتالي إرساء الثقة بين المواطن والإدارة.

تتمين دور المورد البشري وتحسين قدراته من خلال دورات تكوينية خاصة في ظل عصرنة

الإدارة

الهوامش:

- ¹ حسام بدر اوي و محسن يوسف: الشفافية ومحاربة الفساد في قطاع الصحة، دار منتدى الإصلاح العربي، مصر، 2007، ص 15.
- ² حمدي عبد العظيم: عولمة الفساد وفساد العولمة، ط1، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 13.
- ³ حاحة عبد العالي: الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، رسالة دكتوراه، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر، 2013، ص 20.
- ⁴ مرجع نفسه، ص 20.
- ⁵ مرجع نفسه، ص 20.
- ⁶ لؤي أديب العيسى: الفساد الإداري والبطالة، دار الكندي، ط1، الأردن، 2009، ص 27.
- ⁷ محمد الصريفي: الفساد بين الإصلاح والتطوير الإداري، مؤسسة حورس الدولية، ط1، 2008، ص 30.
- ⁸ أحمد عبد العزيز: تحولات الفساد الإداري في مجتمع متغير، دار غيداء للنشر والتوزيع، العراق، 2014، ص 30.
- ⁹ غالم الهام مصطفى: الحوكمة الإلكترونية كمدخل لإصلاح الخدمة العمومية، المجلة المصرية لعلوم المعلومات، مج5، ع2، أكتوبر 2018، ص 222.
- ¹⁰ كمال فار: الخدمة العمومية- المقاربة النظرية والجذور التاريخية-، مجلة المفكر، المجلد الرابع، العدد الثاني، الجزائر، ديسمبر 2020، ص 186.
- ¹¹ حسين زواش: الإطار المفاهيمي للخدمة العمومية الإلكترونية، كتاب لمجموعة من المدخلات لملتقى الخدمة العمومية الإلكترونية في الجزائر-معطيات الواقع ورهانات المستقبل-، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ماي 2021، ص 11.
- ¹² محمد الصريفي: مرجع سابق، ص 35.
- ¹³ أحمد عبد العزيز: مرجع سابق، ص 30.
- ¹⁴ مرجع نفسه، ص 91.
- ¹⁵ بلال خلف السكارنة: الفساد الإداري، ط1، دار وائل، الأردن، 2011، ص 29-30.
- ¹⁶ أحمد عبد العزيز: مرجع سابق، ص 79.
- ¹⁷ سوزان روزأكرمان: الفساد والحكم- الأسباب، العواقب، الإصلاح- ت فؤاد سروجين، ط1، دار الأهلية، الأردن، 2003، ص 131.
- ¹⁸ لؤي أديب العيسى: مرجع سابق، ص 53.
- ¹⁹ محمد الصريفي: مرجع سابق، ص 87.
- ²⁰ أحمد عبد العزيز: مرجع سابق، ص 152.
- ²¹ محمد الصريفي: مرجع سابق، ص 152.
- ²² مصطفى محمود أبو بكر: الإدارة العامة، الدار الجامعية، بدون طبعة، 2009، ص 147.

الفساد الإداري في المؤسسة الخدمائية.

²³ مصطفى محمود أبو بكر : مرجع سابق، ص145.

²⁴ محمد الصيرفي: مرجع سابق، ص77.

²⁵ الفجر-يومية جزائرية مستقلة-، الاثنين 02 مارس 2021، www.al-fadjr.com

²⁶ سوزان روزأكرمان: مرجع سابق، ص 102-103.

²⁷ تياب نادية: آليات مواجهة الفساد في مجال الصفقات العمومية، رسالة دكتوراه، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية،

جامعة مولود معمري-تيزي وزو-، الجزائر، 2013، ص 190-191.

²⁸ نورة هارون: جريمة الرشوة وأثرها في التشريعات الجزائية الداخلية، رسالة ماجستير، قانون جنائي، كلية الحقوق، جامعة

دمشق، سوريا، 2008، ص 206.

²⁹ مرجع نفسه، ص 207.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً- الكتب:

(1) أحمد عبد العزيز: تحولات الفساد الإداري في مجتمع متغير، دار غيداء للنشر والتوزيع، العراق، 2014.

(1) لؤي أديب العيسى: الفساد الإداري والبطالة، دار الكندي، ط1، الأردن، 2009.

(2) محمد الصيرفي: أخلاقيات الموظف العام، دار الكتاب القانوني، بدون طبعة، 2007.

(3) مصطفى محمود أبو بكر: الإدارة العامة، الدار الجامعية، بدون طبعة، 2009.

(4) سوزان روزأكرمان: الفساد والحكم-الأسباب، العواقب، الإصلاح-، ترجمة: فؤاد سروجين، ط1، دار الأهلية،

الأردن، 2003.

(5) بلال خلف السكارنة: الفساد الإداري، ط1، دار وائل، الأردن، 2011.

(6) محمد الصيرفي: الفساد بين الإصلاح والتطوير الإداري، مؤسسة حورس الدولية، ط1، 2008.

ثانياً- المجلات:

(7) غالم الهام مصطفى: الحوكمة الإلكترونية كمدخل لإصلاح الخدمة العمومية، المجلة المصرية لعلوم المعلومات، مج5،

ع2، أكتوبر 2018.

(8) كمال فار: الخدمة العمومية- المقاربة النظرية والجذور التاريخية-، مجلة المفكر، المجلد الرابع، العدد الثاني،

الجزائر، ديسمبر 2020.

ثالثاً- الرسائل الجامعية:

(9) تياب نادية: آليات مواجهة الفساد في مجال الصفقات العمومية، رسالة دكتوراه، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم

السياسية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو-، الجزائر، 2013.

(10) نورة هارون: جريمة الرشوة وأثرها في التشريعات الجزائية الداخلية، رسالة ماجستير، قانون جنائي، كلية الحقوق،

جامعة دمشق، سوريا، 2008.

رابعاً- أشغال ملتقيات:



ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية
ردمد إلكتروني: 7404-2661
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني
ص.ص: 1741-1753.

الفساد الإداري في المؤسسة الخدمائية.

11) حسين زواش: الإطار المفاهيمي للخدمة العمومية الالكترونية، كتاب لمجموعة من المدخلات لملتقى الخدمة العمومية الالكترونية في الجزائر-معطيات الواقع ورهانات المستقبل-، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ماي 2021، ص 11.
خامسا- المواقع الالكترونية:

12) الفجر-يومية جزائرية مستقلة-، الاثنين 02 ماي، 2016، www.al-fadjr.com